موقف اللغويين من القراءات القرآنية

الدكتور: المبروك أحمد بلحاج

جامعة طرابلس/ طرابلس - ليبيا

مقدمة

القرآن الكريم هو ذروة الفصاحة والإعجاز والسلامة اللغوية ويعتبر بقراءته المتواترة والشاذة والآحاد أصلا أصيلا للنحو العربي يحتج به في إقامة القواعد الكلية للسان العربي، لا خلاف بين العلماء في ذلك قديما ولاحديثا، وقد ارتبط النحو بالقرآن منذ نشأته ارتباطا وثيقا، وجعلوا القرآن الأصل الأول في بناء قواعدهم الكلية، والحديث الأصل الثاني وكلام العرب الموثوق به من شعر ونثر وأمثال الأصل الثالث.

وموقف النحاة من القراءات القرآنية موقفا علميا منهجيا يتفق وموقفهم مع سائر الأساليب اللغوية، التزموا فيه بمقاييسهم، فقبلوا منها ما وافقهم وأولوا وحفظوا ما تأبى عليهم.

وأن جل النحاة احترموا القراءات القرآنية وأجلها، قال السيوطي: أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان مواترا أم آحادا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه، ... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه[1].

أما ما نسب إلى بعض النحاة كالفراء والمبرد والمازني والزمخشري من طعن في بعض القراءات القرآنية ووصفها بالضعف أو الوهم أو الغلط أو اللحن أو الشذوذ أو نحو ذلك فهذا لا يمثل موقف النحاة جميعا وإنما هو موقف لبعض النحاة، ولا يعدو هذا الطعن أحرفا معدودة ولم يكن دافعهم إلى ذلك الطعن والتنقص، إنما كان دافعهم الرغبة الشديدة في التحري والتثبت، ويبدو أن التعبير قد خانهم حين وصفوا بعض القراءات بهذه الأوصاف ولو قالوا: هذه قراءة تخالف القياس، أو خارجة عن القاعدة أو نحو ذلك من غير اللجوء إلى الطعن والتلحين والغلط والوهم والخطأ لكان صوابا[2].

تعريف القراءات

القراءات جمع قراءة، ومعناها الجمع[3]، فالقراءة مصدر قرأ يقرأ قراءة وقرآنا، فهو قارئ[4]، وفلان قارئ وقرّاء: ناسك عابد[5]، .... ومنه القرآن كأنه سمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص وغير ذلك[6]، قال عبيدة: سمي القرآن لأنه يجمع السور فيضمها[7].

وفي الاصطلاح:

للقراءات في الاصطلاح تعريفات عدة منها ما هو قريب من هذا المعنى ومنها ما هو بعيد، فيعرفها بعضهم بقوله:

القراءات: علم يعرف به اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات والتحريك والإسكان والفصل والاتصال.

القراءات: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة.

القراءات: علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقا واختلافا مع عزو كل وجه لناقله.

القراءات: علم بكيفيات أداء كلمات القرآن الكريم ونطقها، من تخفيف وتشديد، واختلاف ألفاظ الوحي في الحروف.

القراءات: النطق بألفاظ القرآن كما نطقها النبي أو كما نطقت أمامه فأقرها[8].

الفرق بين القراءة والقرآن:

تعددت الأقوال في الفرق بين القراءة والقرآن ويمكن اجمالها في قولين:

الأول: يفرق بين القراءة والقرآن، وهو رأي بدر الدين الزركشي (ت 794 هـ) يقول:

واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للبيان والإعجاز والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما[9].

الثاني: لم يفرقوا بين القرآن والقراءة ، فكل قراءة عندهم هي قرآن، ويرى ابن الجزري : أن القراءة المتواترة هي قرآن ، كما يرى أن القراءة المشهورة هي قرآن .

كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من

السلف والخلف، صرح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونص عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب، وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه[10].

والظاهر أن القراءات المتواترة لاتختلف عن القرآن ولا تشكل من دونه حقيقة مستقلة، بل هما حقيقة واحدة، لأن القراءات أشكال القرآن وهيئاته لا أبعاض منه أو أجزاء، والشكل والهيئة لا يخرجان عن حقيقة الجوهر، بل هما والجوهر حقيقة واحدة[11].

الفرق بين القراءات المتواترة والشاذة:

فرّق العلماء بين القراءة المتواترة والقراءة الشاذة ووضعوا ضوابط لذلك وهي:

1- أن توافق القراءة العربية بوجه من الوجوه، والمراد بما وافق العربية بوجه من وجوه اللغة العربية ، سواء أكان أفصح أم فصيحا، مجمعا عليه أم مختلفا فيه اختلافا لا يضرّ مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقاها الأئمة بالإسناد الصحيح، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية[12].

2- أن تكون موافقة لإحدى المصاحف العثمانية ولو احتمالا، ومن خالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفا، إذا ثبتت القراءة به، ووردت مشهورة[13].

3- صحة إسنادها، والمراد بصحة الإسناد أن يروي هذه القراءة عدل ضابط عن مثله، وهكذا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، من غير شذوذ ولا علة قادحة، ويشترط ابن الجزري أن يروي القراءة جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب ، عن مثلهم ، وهكذا إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بدون انقطاع في السند، وإذا اختل ركن من هذه الأركان فالقراءة تكون عند ذلك شاذة[14].

فإذا توفر في القراءة التواتر، وموافقة اللغة العربية وموافقة الرسم العثماني كانت مقبولة مجمعا عليها، وإذا لم يتوفر فيها واحد من هذه الضوابط أطلقوا عليها شاذة.

فالفرق بين القراءات المتواترة والشاذة يكون في التعدد في الصور اللفظية ووجوه المعاني وغيرهما، وخصص العلماء في كتبهم أبوابا للقراءات المتواترة المجمع عليها وأبوابا للقراءات الشاذة، وبينوا المقبول منها وغير المقبول وفصلوا القول في أحكامها، وحكم القراءة بها، كما بينوا ما يقبل من هذه القراءات على أساس أنه قرآن، وما يقبل على أساس أنه خبر من الأخبار وليس من القرآن.

وسميت القراءات الشاذة بذلك لأنها شذت عن توفر أحد الضوابط السابقة، وهي تتفق مع القراءة المتواترة في الاستفادة منها في النواحي النحوية واللغوية، كما تساعد في تفسير وبيان معاني القرآن.

نشأة القراءات الشاذة:

كانت القراءات في عهد النبي وصاحبيه نبعا يلبي حاجة ماسة عند القبائل، ويقع منهم مواقع حسنة ويوقفهم على أساليب القرآن ولغته، ولكن كثرة هذه القراءات خاصة في عهد الخليفة الثالث أخذ يسير في منحى يناقض مسوغ وجودها الذي هو التيسير على الأمة، وأصبح يثير من المخاوف على ضياع شيء من القرآن بقراءاته المتعددة وكذا الخوف على وحدة المسلمين، فوحد لخليفة عثمان المصاحف على القراءات المجمع عليها[15].

وبظهور هذا المصحف يراه الدكتور عبد الصبور شاهين إيذانا بالحكم بالشذوذ على ما خرج عنه، والواقع هذا هو المعنى المقصود من وصف القراءة بالشذوذ، أي بالانفصال عن نهج المصحف الإمام دون تجريح، إلا أن العلماء الأوائل ولا سيما النحاة كانوا يصفون هذه القراءة في القرون الأولى مرة بقراءة بعضهم، ومرة بالقراءة القليلة، ومرة يخصون بها قارئا واحدا، وكل هذه الأوصاف لا تبتعد عن معاني الندرة والتفرد والتفرق، التي رمى إليها الشذوذ اللغوي، وهم إذا نصوا على شذوذ القراءة كما فعل الفراء، فإنما يريدون به الشذوذ النحوي، وقد يكون هذا أيضا مؤشرا على شذوذها قراءة[16].

استمر وصف القراءات بهذا الأوصاف خلال القرن الأول والثاني والثالث وأن تسمية القراءة بالشاذة كان شذوذا وصفيا، فهو لا يتعرض لنقد القراءة ولا يخريجها عن دائرة القرآن، بل يصف ملامحها ويقبل به العلماء على وجوه القراءات إقبالهم على الشائع المشهور، بعيدا عن المقاييس أو المعايير، وفي مطلع القرن الرابع بدأ مصطلح الشذوذ مرحلة التبلور، وذلك انعكاسا لتطور الاختيارات فيه إلى مقايسس، وقد تمثل هذا خاصة في جهود أبي جعفر الطبري، ثم تتابعت الجهود والمقاييس، فأسفر ذلك عن تقدم حقيقي كبير للمصطلح، ويشار إلى أن الطبري أول من استعمل مصطلح الشاذ بمعنى الحروف المخالفة لرسم عثمان، والقراءات التي تخالف الإجماع، والقراءات الأحادية[17].

وهكذا نشأت القراءات الشاذة وانحسرت دائرتها مع مرور الزمن وتحددت معالمها فأصبحت علما من العلوم التي لها أهميتها وأثرها الواضح في إثراء اللغة العربية والأحكام الشرعية، وكذلك إثراء علم التفسير.

أهمية القراءات الشاذة وأنواعها:

القراءة الشاذة هي التي فقدت عنصرا هاما من عناصر الصحة والسلامة، ولكن هذا لم يبعدها كثيرا عن الإفادة منها مع القراءات المتواترة بل كانت رافدا من روافد علوم اللغة العربية وعلوم الشريعة، فأهميتها تظهر في المؤلفات العلمية على اختلاف تخصصاتها: فكتب التفسير تعنى بالشواذ وتنقل الكثير منه وتوجهه وتفيد في شرح المعاني وترجيح الآراء، وكتب معاني القرآن وإعرابه تهتم كثيرا بالشواذ، كما أن كتب الفقهاء مليئة بها حيث أن وجودها أدى إلى اختلافهم في الاحتجاج بها، وإن لم يقبلوها على أنها قرآن، وإنما قبلوها على أنها أخبار أو تفسير للقراءة[18].

أما كتب اللغة والنحو فاهتمامها بالقراءات الشاذة أهتماما كبيرا يقول محمد عضيمة: (القرآن الكريم حجة في العربية بقراءاته المتواترة وغير المتواترة، كما هو حجة في الشريعة، فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأنا عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها، وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يكتفى فيه برواية الآحاد)[19].

أنواع القراءات الشاذة:

1- القراءة المشهورة: وهي التي وافقت العربية والرسم العثماني وصح سندها إلا أنها لم تبلغ درجة التواتر.
2- قراءة الآحاد: كل قراءة لم يصح سندها وإن وافقت العربية والرسم العثماني، أو صح سندها في الآحاد ولها وجه في العربية وخالفت رسم المصحف.
3- القراءة المدرجة: هي أن يزاد في الكلمات القرآنية على وجه التفسير، فيزاد في الآية كلمة أو أكثر، وتساهلا تسمى قراءة، والأولى عدم وصف هذا النوع بالقراءة بل هو ضرب من التفسير والبيان للآيات.
4- القراءة الموضوعة: هو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل ألبتة، وهذا النوع أضافه ابن الجزري ورده بشدة فقال: (فهذا رده أحق، ومنعه أشد ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر. . . إلى أن قال: ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه، ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه[20].

يتبين من خلال عرض هذه الأنواع، أن القراءات الشاذة منها ما هو مشهور لصحة سنده وموافقته للغة ورسم المصحف يقبل في التفسير وبيان الأحكام الشرعية، واللغوية، ولا يقرأ به قرآنا لنقصان رتبته عن درجة التواتر، ومنها ما نقل نقل آحاد لكنه صحيح السند مقبول مثل سابقه، ومنها ماهو ضعيف السند، ولا وجه له في العربية فلا يلتفت إليه[21].

الاحتجاج للقراءات الشاذة والاحتجاج بها:

هنالك فرق بين الاحتجاج للقراءات والاحتجاج بالقراءات، فالأول فن من فنون القراءات ويقصد به الكشف عن وجه القراءة في نحوها أو صرفها أو لغتها، وتسويغ الاختيار، وذلك بأساليب اللغة الأخرى من قرآن وشعر ولغات، ولا يراد به توثيق القراءة أو إثبات صحة قاعدة نحوية فيها، وذلك لأن التوثيق وإثبات صحة القواعد إنما هو مقرر في علم النحو ومن أصوله، فالغاية من الاحتجاج للقراءة إنما هو للكشف عن الوجوه النحوية، وتبيين مراتبها لا الاحتجاج بمعنى الإثبات كما خيل لبعضهم[22].

ومن الاحتجاج للقراءات الشاذة تأليف العديد من المصنفات على مر العصور للتعليل وتوجيه القراءة الشاذة، ومن الكتب التي صنفت في القراءات الشاذة كتاب المحتسب لابن جني الذي أبان في مقدمته أهمية القراءات الشاذة بقوله: (... وضربا تعدى ذلك، فسماه أهل زماننا شاذا، أي خارجا عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه محفوف بالروايات عن أمامه وورائه، ولعله أو كثيرا منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه. . . .. ولسنا نقول ذلك فسحا بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أو تسويغا للعدول عما أقرته الثقات عنهم، لكن غرضنا منه أن نري وجه قوة ما يسمى الآن شاذا وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه لئلا يرى مري أن العدول عنه إنما هو غض منه أو تهمة له)[23].

لم يكن ابن جني في انتصاره للشواذ واحتجاجه لها بدعا بين النحاة، وإنما كان واحدا منهم، يسلك سبيلهم ويحتج للقراءات بقراءة حفص وبالقراءات الأخرى وبالشعر والأمثال ولغات العرب وأقوالهم، ولكن ما يميزه منهم هو استغلاله للقياس واعتماده على بعض النواحي الشكلية والآثار الثقافية التي نضخت في عهده، فضلا عن اعتماده على بعض الأحاديث النبوية الشريفة، وبعض مذاهب النحاة التي لا يعتقد بها، وقد استطاع أبو الفتح أن يؤلف بين الأساليب اللغوية جميعا وبين وجوه الشواذ، كما استطاع أن يمزج الشواذ بأقيسته مزجا محببا حتى بدت فيه مواد المحتسب وحدة لغوية منسجمة يقوي بعضها بعضا[24].

ومن فوائد هذا الاحتجاج للقراءات الوصول إلى كشف القراءة لا إلى توثيقها أو تقويتها فالعودة إلى النحو وغيره إذا ما هي إلا لبيان القراءة وتوضيحها ولذلك يقول ثعلب: (إذا اختلف الإعرابان في القراءات لم أفضل إعرابا على إعراب فإذا أخرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى)[25].

فابن جني في كتابه المحتسب كان مؤيدا ومؤصلا للقراءات الشاذة، لما لديه من معرفة دقيقة بالعربية واستعمالاتها وأساليبها فنراه أقر بالأمور الآتية:

1- تفضيله القراءة الشاذة على القراءة المشهورة في بعض المواضع.

2- جعل القراءة الشاذة دليلا على القراءة المشهورة.
3- جعل القراءة الشاذة دليلا على مذهب نحوي مختلف فيه.
4- توجيهه لعدد من القراءات الشاذة التي أعيت النحاة في توجيهها[26].

أما الاحتجاج بالقراءات الشاذة فقد ذهب العلماء في الاحتجاج بها مذاهب شتى بين مؤيد ومعارض، ولكن كل فرع من العلوم له رأيه بين الاحتجاج وعدمه إلا أن القراءة الشاذة مفيدة في بيان الآية القرآنية خلافا لمن رأى عدم الاحتجاج بها في مجال التفسير، وعليه فالقول الراجح هو العمل بالقراءة الشاذة التي صح سندها ووافقت العربية وخالفت رسم المصحف، وعليه أغلب العلماء[27].

موقف اللغويين من القراءات الشاذة:

المعروف أن النحويين احتجوا بالقراءات القرآنية المتواترة والشاذة، لايختلفون في ذلك، وأعمالهم النحوية وكتبهم شاهدة على أنهم بنوا النحو على كلام العرب الفصيح وفي المقدمة من ذلك القرآن الكريم وقراءاته، حيث نشأ النحو في رحاب القرآن الكريم وترعرع في رحابه وتأصلت قواعده ونمت فروعه في ظلاله وشرف خدمته[28].

وأعتقد أن ما نقل من طعن بعض النحويين في بعض القراءات، هو محمول على أن القراءة لم تثبت لديه بما تقوم به الحجة، أو لأن الذي اجتهد قد غلب على ظنه أن هذه القراءة خطأ، أو وهم من أحد الرواة الذين نقل عن طريقه هذه القراءة التي طعن فيها، ومعروف لدى الباحثين أن القراءات المتواترة حجة عند كثير من النحاة، وقد ارتضوها ووافقوا عليها، وأن بعض القراءات لم يرتضه بعض النحويين، فتأولها، أو عارضها معارضة صريحة أو خفية[29].

والمعروف أن النحويين –خصوصا البصريين منهم – يبنون قواعدهم ومسائلهم وأحكامهم النحوية على الكثير الشائع من كلام العرب وعليه يقيسون ويحكمون على المخالف له بالشذوذ أو الضعيف القليل أو غيرهما، وعلى هذا يدل صريح أقوال المتقدمين منهم: ..... ثم نظر فإذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه (أي الكتاب) فأقصر عنه، فلما كان عيسى ابن عمر قال: (أرى أن أضع الكتاب على الأكثر وأسمي الأخر لغات، فهو أول من بلغ غايته في كتاب النحو)[30].

قال ابن أبي سعيد: (قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات)[31].

فكان موقفهم من القراءات الشاذة موقفا نحويا التزموا فيه بالمقياس، فقبلوا منها ما وافقهم ورفضوا ما تأبى عليهم، ولم يكن ثمة ما يميز في هذه المواقف بين بصري وكوفي أو بغدادي خلافا لما كان ذائعا بين الباحثين، فقد كان الخليل وسيبويه وأبو عبيدة معمر بن المثنى البصريون يسلمون بوجوه كثيرة منها، وكان الفراء وابن مجاهد والطبري الكوفيون ينكرون بعضها.

بل أوضحت الدراسات أن النحاة كانت مواقفهم من القراءة الشاذة مواقف علمية منهجية تتفق ومواقفهم من سائر الأساليب اللغوية، فقد جعلوها مصدرا من مصادر احتجاجهم إلى جانب القراءات المشهورة والشعر وأقوال العرب وأخضعوها لمقاييسهم العامة وربطوا احترامهم لها بمدى انقيادها أو تأبيها على تلك المقاييس، فما اتفق منها معهم اعتدوا به وجاهروا في الانتصار له، وما خالفهم احتالوا له وأولوه أو أسفروا عن طعن فيه[32].

وأرى ملاحظة هذه الأمور عند الحديث عن استشهاد النحويين بالقراءات ونقدهم لبعضها وهي:

1-يجب أن يعالج موقف النحاة من القراءات في إطاره التاريخي، فلا يقال مثلا إن سيبويه نقد قراءة سبعية وهي المتواترة وهذا المصطلح لم يعرف في عهده[33].

2- أئمة النحو السابقون من أمثال الخليل بن أحمد وسيبويه والفراء أئمة مجتهدون في العربية والنحو وبينهم وبين القراءات والقراء أوثق الأسباب وأقوى الصلات نظرا وتطبيقا، فما يبدونه من رأي يجب أن ينظر إليه على أنه اجتهاد ممن يملكه وله الحق فيه وفق المقاييس التي بنى عليه مذهبه، والمجتهد يخطئ ويصيب والاجتهاد الخاطئ ينقض باجتهاد مماثل، أما أن يتخذ موضوع نقد النحاة لبعض القراءات مادة للهجوم عليهم ورميهم باتباع الهوى، وأنهم كانوا مهازيل في الرواية، والتسوية بينهم وبين المستشرقين فهذا السلوك ليس من العلم في شيء[34].

3- يجب أن نعلم أن النحوي ينشئ مادة علمية ومنهجا للناس في كلامهم من لغة العرب ويأخذ من القرآن الكريم بقدر ما يحتاج إليه في بناء قواعد النحو وتيسير النطق الصحيح في كلام الناطقين، وهو يبنى على الأكثر الشائع في كلام العرب والقراءات، وهي لم تحو كل صور النطق الجائزة، ولهذا نرى النحويين يجوزون النطق في كلام الناس بخلاف ما جاءت عليه بعض الآيات فيظن بعض الناس أنهم يجوزون القراءة بغير الوارد[35].

4-كما يجب أن ينظر في سند القراءة المنقودة نظرة دقيقة، بحيث لا يرمى نحوي لايشك في إمامته بأنواع من التهم الظالمة لعدم رضائه عن قراءة ضعيفة السند أو غير صحيحة[36].

وفي العصر الحديث بعد إعادة النظر في كثير من جوانب الفكر الإسلامي والعربي والتميز بالجرأة في نقد الأقدمين ومناهجهم في التفكير وبناء العلوم، وكان للنحو والنحاة نصيب كبير من

ذلك، وقد تضاعف هذا النصيب في السنوات الأخيرة، حتى رأينا عددا من الكتب والآراء في نقد النحاة ومناهجهم لموقف بعضهم من القراءات[37].

فتباينت درجة نقدهم للنحاة فيقول بعضهم: فقد كان خليقا بمن وضعوا النحو وأسسوا قواعده أن تكون المادة القرآنية أهم ما يقيمون عليه تلك القواعد ويستندون إليه في وضع النحو، لأن أسلوب القرآن وتركيبه مبرا من الضرورات والشواذ التي حفل بها الشعر، وامتلأ بها غريب اللغة الذي استندوا إليه بلا اعتدال ولا قصد، ويهاجم الدكتور الجواري النحاة المتقدمين بشدة فيقول إنهم: قد اشتطت بهم السبل وعميت عليهم المسالك فتنكبوا سبل القصد واعتمدوا في وضع قواعد النحو على ما بلغهم من كلام العرب شعره ورجزه ومثله، أو آثروا جانب المنطق فتصوروا القاعدة قبل استقراء المادة اللغوية، وركبوا مركب الشطط، فحاولوا أن يجعلوا للقواعد المجردة سلطانا على المروي المأثور يحكمونها فيه ويحسبون أن ذلك هو الصواب، وما هو إلا مجانبة الصواب، ولقد بلغ بعضهم في هذا المجال مبلغ الإيغال والغلو، فحكموا على مواضع من آي القرآن بخروجها على نحو العربية، وركنوا إلى التأويل والتخريج حتى تنسجم تلك المواضع بأساليبها الرائعة وتراكيبها، ولو أنهم سلموا للقرآن من حيث تاريخ نزوله على الأقل بما سلموا للمروي من كلام العرب في العصور التي يستشهد بالمروي عنها لما سقطوا في مثل تلك المزالق ولما وقعوا في تلك الأخطاء، ويقول في موضع ثانٍ: فلقد فرطوا في جانب المادة القرآنية تفريطا أدى بالنحو إلى إهمال كثير من الأساليب القرآنية العالية الرفيعة، ويقول في موضع ثالث: ومن أشنع سقطات النحاة أنهم كانوا مهازيل في الرواية، فإن في كتب النحو كثيراً من القواعد قامت على شواهد لا يعلم قائلها[38].

بل منهم من سماها حملة يقول الأستاذ محمد عبد الخالق: (هذه الحملة الآثمة استفتح بابها وحمل لواءها نحاة البصرة المتقدمون، ثم تابعهم غيرهم من اللغويين، والمفسرين، ومصنفي القراءات)[39].

ويحكم الأستاذ سعيد الأفغاني على منهج النحاة فيقول: الحق أن النقد يجد في صف النحاة وفي قواعد نحوهم ثغرا عدة ينفذ منها إلى الصميم، فهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب فيجمعون نتفا نثرية وشعرية من هذه القبيلة ومن تلك، من إعرابي في الشمال إلى امرأة في الجنوب، ومن شعر لا يعرف قائله إلى جملة غير منسوبة، يجمعون هذا إلى أقوال معروفة مشهورة، ويضعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل إليهم بهذا الاستقراء الناقص الذي لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع.... [40].

وينتقد الزمخشري يقول: وكان على الزمخشري وهو أعجمي تخرج بقواعد النحاة المبنية على الاستقراء الناقص، أن يتحرى لنقد رجل عربي قويم الملكة فصيح اللسان حجة في لغة العرب، شيئا غير هذه الخطابيات[41].

وبعضم يصور موقف النحاة من القراء بأنه معركة حامية الوطيس، إنها معركة بين من يدافعون عن القرآن ويقدسونه وبين من يطعنون فيه وفي قراءاته، يقول الأستاذ أحمد مكي: كما أُطَمئن زملاءنا المتخصصين في النحو بالذات ... أولئك الذين تعاطفوا بحسن نية مع بعض النحويين الطاعنين في القرآن الكريم، ونسوا أنهم بهذا الصنيع يفرطون في كتاب الله ... ويقفون في الجانب الذي يطعن في الصميم ويعتزون بالنحو والنحويين أكثر من اعتزازهم بالقرآن[42].

وفي المقابل هناك كلام نتاج البحث العلمي الهادئ العميق يقول الدكتور شوقي ضيف: (وينبغي أن تعرف أن الفراء ومن تابعه من البصريين لم يكونوا يقصدون إلى الطعن على القراء من حيث هو، إنما كانوا يثبتون ويتوقفون في مواضع التوقف حين يعييهم أن يجدوا للقراءة الشاذة على عامة القراء ما يسندها من كلام العرب، وقد تمسكوا تمسكاً شديداً بصورة كتابة المصحف، ولم يدلوا برأي يخالفها بوجه من الوجوه ...ولعلَّ في هذا ما يشهد شهادة قاطعة بأنه وأمثاله ممن كانوا يردون بعض القراءات لا تعدو حروفا معدودة لم يكن دافعهم إلى ذلك الطعن و التنقص، إنما كان دافعهم الرغبة الشديدة في التحري والتثبت)[43].

ويقول الدكتور أحمد مختار: (وصفهم بعض القراءات بأنه قبيح أو رديء أو وهم، أو غلط، وقد كان في إمكانهم أن يصفوها بأنها جاءت على لهجة محلية أو أنها أقل فصاحة فلا تبنى عليها قاعدة، دون أن يطعنوا على القارئ أو يشككوا في صحة القراءة)، وتقول الدكتورة ملك محمد حسن: (هلا قال المنتقدون من النحاة: هذه قراءة تخالف القياس أو خارجة عن القاعدة؟ أو نحو ذلك من غير اللجوء إلى الطعن والتلحين والغلط والوهم والخطأ)[44].

هذا كلام علمي متزن يحصر القضية في طعن بعض النحاة في بعض القراءات، لأنها خالفت القاعدة، وكلّ ما في الأمر أن التعبير خانهم فلو قالوا هذه القراءة مخالفة للقاعدة أو للقياس فذلك أولى وبالرغم من اختلاف النحاة واللغويين في الأخذ بالقراءات الشاذة والاستدلال بها من عدمه إلا أننا نجد تأثير القراءات في وضع القواعد النحوية، وكذا تأثيرها في اختلاف النحاة.

فنجد هناك قراءات نتجت عنها قواعد نحوية لم تكن موجودة قبل القرآن، وهناك قراءات أخرى شاركت في بناء قواعد نحوية ولغوية وصرفية، وكل هذا يدل على الأثر الكبير للقراءات في التقعيد والتأثير والإسهام، ولذلك وجدنا كثيرًا من النحاة واللغويين أوقفوا أنفسهم في جمع القراءات الشاذة وتوجيهها أمثال الفارسي، ومكي، وابن خالويه، والعكبري، وابن جني الذي كان

محتسبه من أقوى المؤلفات في الدفاع عن القراءات الشاذة، أما طعن بعض النحاة في بعض القراءات فيعود إلى ما ذكرنا سابقا وإلى عدم جمعها جمعا كاملا لا في القرون الثلاثة الأولى ولا في نهاية القرن الرابع، فقد كان النحاة يجوزون بعض الوجوه النحوية انطلاقا من الآيات التي يبحثون فيها، من غير أن يعلموا أنها قراءات شاذة، فكان بعضهم يوردها وجها وبعضهم الآخر مأثورة مما يدل على عدم ضبطها وجمعها[45].

وكان عدم اقتران هذه القراءات بنظائرها في أذهان النحاة سببا آخر في الطعن عليها، إذ كانت غايتهم تنصرف إلى الأشهر والأشيع والأكثر دورانا على ألسنة العرب، وبما أن هذه القراءات كانت بمعزل عن نظائرها فإن ذلك ييسر لهم رفضها، فمن المتقدمين من رفض بعض الشواذ وأداروا حول بعضها الآخر نقاشا، حتى إذا حل القرن الرابع وجدنا ابن جني ينتصر لها ويسوق لها الأشباه والنظائر مما انتهى إليه من شعر العرب ونثرهم، وقد كان ذلك هو المحور العام الذي سارت عليه القراءات الشاذة، والذي يبدو أكثر جلاء لدى المتأخرين من أمثال ابن مالك وأبي حيان وابن هشام، فقد قبل هؤلاء القراءات الشاذة جميعا، وذلك لاقتران أغلبها بالأساليب الأخرى المماثلة التي اجتمعت لديهم من الروايات والكتب المتفرقة الكثيرة بعد عدد من القرون[46].

تقويم موقف اللغويين من القراءات الشاذة:

مما لا شك فيه أن النحويين يجمعون على الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة، وأنهم أقاموا صرح النحو وأسسه ومسائله على ذلك إلى جانب كلام العرب الفصيح شعرا ونثرا، وأنهم أقاموا نظرهم في القراءات على ضوابط كانت هي الموازين السائدة في العصور الأولى لقبول القراءة أو رفضها، وهم - بناء عليها- اجتهدوا فكان نقدهم لبعض القراءات، وهذه الضوابط للقراءة يوافقهم في القول بها وفي تطبيقها قراء كبار من المتأخرين.

وأن النحويين كان لزاما عليهم أن يحددوا للناس الأساليب المثلى للنطق الصحيح فنظروا في المروي من القراءات وكلام العرب وهو المقيس عليه فجعلوا البناء على الأكثر والقياس على الشائع الكثير من ذلك، هو المقياس الذي يجب أن يحتكم إليه، وتبني عليه القواعد، ويحكم على ما عداه بالقلة والشذوذ، وقد كان البصريون ومن تبعهم أشد تحكيما لذلك وأكثر إصرارا عليه.

وعليه كان نقدهم للقراءات التي جاءت على غير الكثير الشائع، وقد كان اختلاف النظر والاجتهاد في التطبيق داعيا إلى اختلاف النظرة إلى كثير من القراءات، فما يمنعه هذا يجيزه ذاك، مما ترك للمتأخرين ثروة واسعة وبحوثا عميقة واسعة كانت عونا لهم على الأخذ بالأكثر سماحة وصونا للقراءات والقراء من النقد والتجريح[47].

أن المدرستين الكبيرتين قد اشتركتا في نقد القراءات، إلا أن البصريين سبقوا بالنظر في القراءات وإبداء الملاحظات حولها، وبالنظر إلى ما نقل عن الأقدمين منهم هو ملاحظات عابرة تتجه بالحكم في الغالب إلى اللغة التي جاءت عليها القراءة ولا تجرح القراءة أو القارئ، وهو ما في كتاب سيبويه، أما التوجه بالحكم الناقد إلى القراءات مباشرة ويتهم القراء، فيعتبر كتاب معاني الفراء وهو أقدم مؤلف وصل إلينا هو فاتح بابه، ثم تزايد هذا النقد في القرن الثالث، وكان القائمون به من البصريين أكثر وأقسى في كثير من الأحيان، وكان الإمام الطبري الكوفي البغدادي من أشد الناقدين تبعا للفراء، ثم خفت حدته في القرن الخامس الهجري[48].

وفي القرن السادس الهجري أحياه الزمخشري ثانية في تفسيره الكشاف، وتبنى أقوال السابقين في أسلوب متميز ومنهج شامل، ثم كانت مدرسة ابن مالك وخلطه الواسع بين المذهبين الكبيرين النحويين وسعة روايته مع ترسخ النظرة إلى تواتر القراءات السبع فكان الانتصار الواسع للقراءات جميعها بإجازة ما كان يمنعه النحاة السابقون ويبنون عليه نقد القراءات، وكان منهج أبي حيان المنهج الشامل المقوم الذي ينطلق من مدرسة ابن مالك في أصوله وموقفه من القراءات كابن هشام الذي كان منهجه من القراءات هو المنهج الأمثل، والأسلوب السمح الذي يحفظ وقار القراءات والقراء، والقيمة العلمية للرواية والرواة، كما يحفظ للنحويين حقهم في الاجتهاد وإبداء الرأي بعدم اللجوء إلى النقد الجارح والاتهامات الخطيرة، والاختيار من أقوال السابقين أسمحها في توجيه القراءات وهو المذهب الذي ساد في قضايا نقد القراءات الكبرى[49].

وعليه فإن الأحكام النحوية التي أجاز بها المتأخرون القراءات لا تعني أنها ألغت النظرة إلى ما جاءت عليه بعض القراءات من مخالفة الكثير الشائع وأن المتأخرين حكموا بفصاحة ما جاءت عليه، بل المقصود أن هؤلاء المجيزين استندوا إليها وما شاكلها فقبلوها وجها من وجوه النطق القليلة، مع الاحتفاظ للكثير الشائع بالقيمة العلمية وجواز القياس عليه والاعتراف بأن اتباعه أمثل، وأنهم بذلك كانوا أكثر سماحة وأوسع نظرا وأعدل، وبه ندرك أن عمل النحويين يتمم بعضه بعضا، ببناء اللاحق على السابق[50].

الخاتمة:

تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي توصل إليها البحث وتتمثل في الآتي:

1- أن القرآن بقراءاته المختلفة يعتبر أصلا أصيلا للنحو فقد أطبق العلماء على الاحتجاج بالقراءات في العربية، وأنهم يبنون أحكامهم على الشائع الكثير من كلام العرب.

2- أن السبب في تسميتها بالشاذ يعود لشذوذها عن الطريق الذي نقل به القرآن ولم يتوفر فيها أحد ضوابط القراءة المتواترة.

3- أن جمهور العلماء يرون أن القراءات العشر متواترة تقبل ولا يجيزون نقد شيء منها، ومنهم من يرى أن كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها.

4-أن مواقف النحاة كانت علمية منهجية، لا أثر فيها للذود عن قرآنية القراءة الشاذة، وأن قبولها أو رفضها كان مرهونا بمدى مطابقتها للمقياس النحوي.

5-أنه لا فرق بين بصري وكوفي وبغدادي في الطعن على بعض هذه القراءات، خلافا لما شائعا من أن البصريين كانوا يرفضونها، وأن الكوفيين كانوا يقبلونها جميعا.

6- أنه لا فرق أيضا بين قارئ ونحوي في القبول أو الرفض، خلافا لما يظن من أن هناك تعارضا بين القراء والنحاة.

7- أن الاحتجاج للقراءة فن من فنون القراءات، وهو الكشف عن وجه القراءة، والاحتجاج بها أي تكون حجة في فروع العلوم.

8-أن يدرس موقف النحاة من القراءات في إطاره التاريخي، وأن أئمة النحو السابقين أئمة مجتهدون، والمجتهد يخطئ ويصيب والاجتهاد الخاطئ يرد بالاجتهاد المصحح ممن يملكه.

9- أن نقد النحاة الأقدمين كان يتجه إلى اللغة التي جاءت عليها بعض القراءات.

10-أن معاني الفراء أول مؤلف نقد القراءات، ثم تصاعد هذا النقد في القرنين الثالث والرابع على أيدي البصريين، وأن مدرسة ابن مالك جمعت بين المذهبين الكبيرين.

11- أن منهج أبي حيان القوي كان انتصارا للقراءات، ومن بعده ابن هشام الذي كان منهجه من القراءات هو المنهج الأمثل، والأسلوب السمح الذي يحفظ وقار القراءات والقراء.

المراجع والهوامش

1) الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، الطبعة الأولى، 1988م، ص36.
2) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة السابعة، 1992م، ص223.
3) لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، الطبعة الأولى، 1997م، 219/5.
4) القاموس المحيط، للفيروزآبادي، تحقيق مجدي السيد، دار التوفيقية، 38/1.
5) أساس البلاغة، لجار الله الزمخشري، دار الفكر، 1994م، ص 499.
6) معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، 79/5.
7) الصحاح، لإسماعيل الجوهري، تحقيق أحمد عطار، دار العلم للملايين،الطبعو الأولى، القاهرة، 1956م، 65/1.

[8] القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، للدكتور عبد الهادي الفضلي، دار المجمع العلمي بجدة، الطبعة الأولى، 1975م. ص 63.

[9] البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعارف، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، 318/1.

[10] النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 9/1.

[11] القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، للدكتورمحمود أحمد الصغير، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1999م. ص 17.

[12] النشر في القراءات العشر 9/1.

[13] مناهل العرفان، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، دار الشام للتراث، الطبعة الثالثة. 418/1.

[14] النشر في القراءات العشر 9/1 وما بعدها

[15] القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ص 31.

[16] القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ص 80.

[17] جامع البيان، للطبري، دار الفكر، بيروت لبنان، 1988م, 247/13، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ص 90.

[18] القراءات الشاذة أحكامها وآثارها، الدكتور إدريس حامد محمد، جامعة الملك سعود، عمادة البحث العلمي، مركز بحوث كلية التربية، رقم 201، 2003م، ص6.

[19] دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، 1972م، ق1/ ج1/ ص2.

[20] موقف اللغويين من القراءات القرانية الشاذة، محمد السيد أحمد، عالم الكتب، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2001م، ص 23، والنشر في القراءات العشر 17/1.

[21] القراءات الشاذة أحكامها وآثارها ص9.

[22] القراءات الشاذة وتوجهها النحوي ص206.

[23] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق علي النجدي وآخرون، القاهرة، لجنة إحياء التراث، 1966م، 32/1.

[24] القراءات الشاذة وتوجهها النحوي ص207.

[25] الاتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثالثة، مصر، 1951م، 83/1.

[26] القراءات الشاذة وتوجهها النحوي ص 236 وما بعدها.

[27] الاتقان 228/1.

[28] النحو وكتب التفسير، الدكتور إبراهيم رفيدة، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والأعلام، الطبعة الثالثة، 1990م، 1069/2.

[29] تلحين النحويين للقراء، للدكتور ياسين جاسم المحميد، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص 17.

[30] طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل، مطبعة الخانجي الكتبي، بمصر، ص 15.

[31] طبقات النحويين واللغويين ص 34.

[32] موقف النحاة من القراءات القرآنية الشاذة وأثرها في النحو العربي، جطل مصطفى، والصغير محمود، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد7، 1985م، ص 16.

[33] النحو وكتب التفسير 1067/2.

[34] قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني، للدكتور محمد حسن عواد، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السابع، العدد 1/أ، 2011م، ص 141، والنحو وكتب التفسير 1067/2.

[35] النحو وكتب التفسير 1068/2.

[36] النحو وكتب التفسير 1068/2.

[37] النحو وكتب التفسير 1132/2.

[38] قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني ص 141.

[39] دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق1/ ج1/ ص19.

[40] في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994م، ص31.

[41] في أصول النحو ص44.

[42] قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني ص 145.

[43] المدارس النحوية ص 223.

[44] قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني ص 145.

[45] موقف النحاة من القراءات القرآنية الشاذة وأثرها في النحو العربي، ص 116.

[46] القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ص 531.

[47] قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني ص 146، النحو وكتب التفسير 1175/2.

[48] موقف النحاة من القراءات القرآنية الشاذة وأثرها في النحو العربي، ص 58.

[49] النحو وكتب التفسير 1176/2، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ص 523-525.

[50] النحو وكتب التفسير 1177/2.